السيد الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة المحترمين

يهدي إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي :

الموضوع: الاعتراض على نقل المكتب الإقليمي للشؤون الإنسانية للأمم المتحدة إلى دمشق في ظل نظام بشار الأسد

الرقم: ٤٨ التاريخ: ٩ / ٤ / ٢٠١٩

السيدات والسادة:

من أهم مبادئ الأمم المتحدة وفق ميثاقها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفق الفصل الأول المادة الأولى من الميثاق والدفاع عن حقوق الإنسان من خلال هيئاتها ومجالسها المختلفة ومنها مجلس حقوق الإنسان وغيره.

- لقد ارتكب نظام بشار الأسد على مدى أكثر من ثمان سنوات، آلاف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية بحق الشعب السوري، فضلاً عن حصارهم وتجويعهم حتى الموت للضغط عليهم واستسلامهم له.

- لقد وثق مجلس حقوق الإنسان وهو أحد مؤسسات الأمم المتحدة بموجب تقارير تحقيق رسمية الآلاف من تلك الجرائم التي تثبت ارتكاب بشار الأسد ونظامه، جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب راح ضحيتها ما يقارب مليون شهيد سوري ومليون معاق آخر وأكثر من نصف مليون معتقل تعسفياً في معتقلات بشار الأسد ومختف قسرياً.

- بعد هذا العرض الموجز لواقع وحقيقة نظام بشار الأسد الإجرامي الموثق رسمياً والذي أدانته العديد من القرارات الدولية، نعترض وبشدة على مناقشة نقل أي مكتب إقليمي إنساني للأمم المتحدة إلى دمشق أو أية منطقة تحت سيطرة نظام بشار الأسد، انطلاقاً من وجوب حيادية الأمم المتحدة وذلك للأسباب التالية:

١- إن نقل المكتب الإقليمي الإنساني للأمم المتحدة إلى مناطق سيطرة نظام بشار الأسد الذي قتل الشعب السوري وهجره، يفقد الأمم المتحدة حياديتها ويخرجها عن مبادئها في حماية السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان.

٢- إن إقدام الأمم المتحدة على هذه الخطوة الخطيرة التي تشرعن من خلالها جرائم بشار الأسد ونظام حكمه.

٣- تعتبر هذه الخطوة الخطيرة طعنة للشعب السوري عامة والمهجرين منه خاصة. وذلك بخداع الدول بأن الأوضاع في سورية باتت آمنة مستقرة لعودة اللاجئين والبدء بإعادة الإعمار وفق الخطة الروسية. (الأمر الذي يعرض ملايين السوريين لخطر التصفية والقتل في حال عودتهم إلى سورية في ظل نظام بشار الأسد وأجهزته القمعية).

٤- إن هذه الخطوة تعتبر التفافاً خطيراً على العقوبات الاقتصادية المفروضة على نظام بشار الأسد وتأتي لفك الحصار عنه وإنعاشه بمليارات الدولارات واليورو (كل ذلك يفقد الأمم المتحدة حياديتها ومصداقيتها).

٥- إن اتخاذ الأمم المتحدة هذا القرار يدعم نظام بشار الأسد سياسياً ليخرجه من عزلته المفروضة دوليا لارتكابه الجرائم والفظائع بحق السوريين، و يعترف بشرعية سلطته التي فقدها منذ عام ٢٠١١ مع سقوط أول قطرة دم سورية برصاص قواته ومليشياته الإرهابية.

٦- إن هذا القرار في حال تطبيقه سيعرض كافة العاملين في المجال الإنساني للخطر والملاحقة والتصفية من مخابرات بشار الأسد التي ستطلع على كافة البيانات الخاصة بالمنظمات العاملة في المجال الإنساني.

٧- إن تطبيق هذا القرار المجحف بحق السوريين والخطير عليهم سيحرم ملايين السوريين من المساعدات الإنسانية حيث سيتحكم نظام بشار الأسد بكافة عمليات التوزيع والنقل والتخصيص (لنظام بشار الأسد سوابق خطيرة حول ذلك وأمام الأمم المتحدة حينما استخدم خيام الأمم المتحدة في ثكناته وأعماله العسكرية الإجرامية أيضاً.

(ولنا شاهد في المناطق المحاصرة سابقاً ومنعه لدخول المساعدات الإنسانية إليها رغم طلبات الأمم المتحدة المتكررة دون استجابة منه أو جدوى).

٨- باستطاعة الأمم المتحدة نقل مكاتبها إلى مدينة غازي عنتاب التركية حيث مكتب الأوتشا وحيث القرب من الشمال السوري المحرر من نظام بشار الأسد والذي تقطنه أكثر من ٥٠٠٠٠٠٠ خمسة ملايين سوري مهجر ونازح.

٩- إن نقل المكتب الإقليمي الإنساني من الأردن وغيرها إلى دمشق بذريعة تخفيف المصاريف غير مقنع فالمصاريف عند نظام بشار لن تكون أقل بل أكثر بكثير.

١٠- إن نقل المكتب الإقليمي الإنساني للأمم المتحدة في حال تم ذلك، يعتبراً تفريغاً لبيان جنيف ١ والقرارات الدولية وخاصة القرار ٢٢٥٤/ ٢٠١٥ حول الانتقال السياسي للسلطة وتوفر البيئة الآمنة المستقرة لعودة اللاجئين والمهجرين.

لكل ما تقدم وانطلاقاً من مهام وحيادية الأمم المتحدة ومنعاً لشرعنة نظام بشار الذي ارتكب آلاف الجرائم نطالبكم:

١- الرجوع عن قراركم بنقل مكتبكم الإقليمي الخاص بالملف الإنساني إلى دمشق أو مناطق سيطرة نظام بشار في حال اتخاذكم لهكذا قرار. والإبقاء على المكتب خارج سورية (وفي حال رغبتكم بالنقل فمدينة غازي عنتاب هي أقرب بكثير للشمال السوري المحرر).

٢- نؤكد اعتراضنا واستنكارنا وتحميلكم المسؤولية في حال إصراركم على نقل مكتبكم إلى مناطق نظام بشار الأسد والتبعات الإنسانية والقانونية التي ستترتب على قراركم في حال تنفيذه وتجاوز كافة المخاطر والمحاذير والتبعات.

ينتهز القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم

هيئة القانونيين السوريين